مجتمع

سويسرا: تفريق ناشطين في مجال المناخ

عمدت الشرطة السويسرية، أمس الإثنين، إلى تفريق ناشطين في مجال المناخ تجمّعوا في حيّ المال بمدينة زيورخ وأقفلوا مداخل مصرفَين احتجاجاً على تمويل مشروعات وقود أحفوري مضرّة بالبيئة. وأوضحت مجموعة «رايز أب فور تشينج» المعنيّة بالمناخ أنّ ما تقوم به يهدف إلى «جذب الانتباه إلى تداعيات تقاعس المؤسسات المالية السويسرية». ويأتي ذلك وسط غضب في البلاد التي ترتفع درجات الحرارة فيها بوتيرة تعادل ضعفَي المتوسط العالمي تقريباً وتتغيّر طبيعة جبالها الشهيرة بفعل تغيّر المناخ. (رويترز)

إنقاذ أكثر من 700 مهاجر من البحر الأبيض المتوسط

أُنقذ أكثر من 700 مهاجر سرّي كانوا يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط على متن مراكب متداعية، في خلال عطلة نهاية الأسبوع المنصرم، بحسب ما أعلنت منظمة «إس أو إس مديتيرانيه» غير الحكومية التي تتّخذ من مرسيليا في جنوب فرنسا مقرّاً لها. لكن، لم يتّضح بعد في أيّ «مرفأ آمن» سوف يُنزَل هؤلاء المهاجرون السريّون. وقد أتى ذلك في خلال ستّ عمليات إنقاذ نُفّذت في المياه الدولية، بعد رصد مراكب تقلّ على متنها أكثر من طاقتها الاستيعابية، لا سيّما قبالة شواطئ مالطا وليبيا. (فرانس برس)

دخان الحرائق يخنق تركيا

وسط الدخان الكثيف الذي تتسبّب فيه حرائق الغابات المتمدّدة في تركيا، يحاول الرجل (الصورة) شقّ طريقه. وكانت الحرائق قد بدأت تجتاح غابات الساحل الجنوبي حيث تقوم منتجعات عديدة على البحر الأبيض المتوسط، لتثير الذعر بين السياح وتشرّد سكان تلك المناطق التي تُعَدّ منكوبة اليوم، وقد خلّفت خسائر كبيرة بعضها في الأرواح.

ومنذ اندلاع الحريق الأوّل، راح رجال الإطفاء يعملون للسيطرة على الحرائق التي اجتاحت الغابات في تلك المناطق، في حين قدّمت أوروبا دعمها في إطار جهود احتواء النيران المستعرة. وفي هذا الإطار، تصل طائرتا إطفاء من إسبانيا، اليوم الثلاثاء، سبقتهما طائرة إطفاء أولى من كرواتيا أمس الإثنين. وكانت المفوضية الأوروبية قد أعلنت عن ذلك، أوّل من أمس الأحد، موضحة أنّ تركيا فعّلت «آلية الحماية المدنية» التابعة للمفوضية التي اتّخذت بدورها الإجراءات في إطار الاستجابة لحالات الطوارئ. كذلك فإنّ مركز تنسيق الاستجابة للطوارئ في الاتحاد الأوروبي، باقٍ على اتصال منتظم بالسلطات التركية، في حين صرّح مفوّض إدارة الأزمات الأوروبي جانيز لينارتشيتش بأنّ الاتحاد متضامن بشكل كامل مع تركيا في هذه الأوقات الصعبة.

تجدر الإشارة إلى أنّه إلى جانب الدعم الأوروبي، تلقّت تركيا مساندة من دول عدّة، فانضمّت طائرات إطفاء مختلفة إلى جهود السيطرة على الحرائق، آتية من أوكرانيا وروسيا وأذربيجان وإيران.

(**العربي الجديد، أسوشييتد برس**)

(فرانس برس)

ليبيا: إهمال المواطن وتراخي السلطات

طرابلس ـ **العربي الجديد**

لا يتقيّد ليبيون كثيرون بالإجراءات الوقائية الخاصة بفيروس كورونا الجديد، على الرغم من إعلان السلطات الصحية في البلاد ارتفاعاً في معدّلات تفشّيه محلياً، وهو الأمر الذي اضطر الحكومة إلى فرض حظر تجوّل ليلي كتدبير أوّليّ.

ويؤكد إسماعيل المكي الضابط في مديرية أمن سبها جنوب شرقي ليبيا، «عدم تجاوب المواطنين لنداءات الأطباء والمسؤولين الصحيين»، مؤكداً لـ«العربي الجديد» أنّ «الحياة تسير بشكل طبيعي مع غياب كلّ أشكال الاحتراز من الوباء». يضيف المكي أنّه «على الرغم من الاهتمام بمكافحة الوباء الذي تعبّر عنه القرارات الحكومية، فإنّ السلطات لا تفرض غرامات ولا عقوبات تتعلّق بإهمال المواطنين التدابير الاحترازية التي يتطلبها الوضع»، لافتاً إلى أنّ ذلك يُعَدّ «مساهمة حكومية في تفشّي الوباء».

من جهته، يقول الناشط المدني مفتاح أبو جرادة إنّ ثمّة «تراجعاً كبيراً في التزام المواطنين بالكمامات»، محذراً من مخاطر التجمعات الكبيرة. ويوضح لـ«العربي الجديد» أنّه «لا بدّ لحملات التوعية من أن تذهب حالياً في اتجاه التحذير من التجمّعات الكبيرة. فالأسواق مكتظة بالناس من دون أيّ تقيّد بالتباعد الجسدي، والأكثر خطورة هو المناسبات الاجتماعية التي ما زالت تنظَّم على الرغم من حظرها رسمياً بقرار حكومي». ويلقي أبو جرادة اللوم على «السلطات التي تصدر قرارات بشأن مكافحة الوباء من دون أن تلزم المواطن بالتقيّد بها وفرض عقوبات على المخالفين»، مؤكداً أنّ «استمرار إهمال المواطنين للإجراءات الاحترازية بعد مرور أكثر من عام على تفشّي الوباء في البلاد، دليل على مشاركة السلطات في تفشّيه». لكنّه يلقي اللوم كذلك على المواطن، قائلاً إنّ «الالتزام بالكمامة وبالتباعد الاجتماعي يُدرجان في إطار الثقافة الصحية، ومن غير المنطقي لوم المراكز الصحية والمستشفيات على عجزها. فالمواطن يساهم في اكتظاظها بالمرضى بسبب الإهمال الذي يأتي به».

وقد شارك أبو جرادة في حملات توعية عدّة نظمها ناشطون ومتطوعون في المدارس والجامعات وفي مراكز النشاط المدني في العاصمة طرابلس. ويشير إلى أنّ «المؤسسات التعليمية كانت من أكثر المساحات حيث كنّا نمارس أنشطة توعية حول ضرورة تقيّد المواطن بالتدابير الوقائية. لكنّ تلك الأنشطة توقّفت بسبب تعليق الدراسة». ويوضح أبو جرادة أنّه «على الرغم من أهمية نشاطات التوعية التي ينظمها ناشطون ومتطوعون، فإنّها لا تلقَ دعماً حكومياً ولا مساهمة رسمية فيها»، منتقداً التراخي الحكومي. ويتساءل: «بماذا تفيد إجراءات الحظر الليلي مع الإبقاء على الأسواق الشعبية والساحات والمساجد مزدحمة بالناس في النهار؟». ويشدّد على أنّ «الوعي بمخاطر الوباء لا يتعلق بالمواطن فقط، فللحكومة دورها في فرض التدابير اللازمة للحدّ من انتشاره». ويتحدّث أبو جرادة عن «عدم فاعلية قرارات الحكومة الخاصة بإقفال المقاهي والمطاعم مع غضّ نظرها عن الازدحام الكبير في مراكز الاصطياف على طول شاطئ البحر»، مشيراً إلى أنّ «المصايف تحوّلت إلى بؤر لنقل الوباء والسلطات لا تلتفت لمخالفات بنائها إذ تأتي متلاصقة».

وعن نتائج حملات التوعية التي يشارك فيها، ينفي أبو جرادة أن يكون «الوعي بمخاطر الوباء غائباً تماماً عن المواطنين»، شارحاً أنّ «النسبة الكبرى منهم غير آبهة بالأمر». وهو ما يوافقه فيه رمزي أبو ستة عضو فرق الرصد والاستجابة التابعة لوزارة الصحة في ليبيا. ويشير أبو ستة لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «النسب المعلنة عن الإصابات بالفيروس في الفترات الماضية من قبل المركز الوطني لمكافحة الأمراض، تؤكّد أنّ عدد المصابين بسبب المخالطة كبير». يضيف أبو ستة أنّ «الملاحظ في التحديثات اليومية للإصابات بحسب بيانات المركز هو تركزها في المدن الكبيرة، الأمر الذي يشير إلى أن الازدحام وعدم تقيّد المواطن بإجراء التباعد الاجتماعي عاملان أساسيان لتفشّي الوباء». ويطالب أبو ستة الحكومة بـ«فرض قراراتها الخاصة بالإجراءات الاحترازية بجدية»، إذ يرى أنّ «الظرف الحالي يستوجب من وزارة الصحة التنسيق مع الهيئات الحكومية، لا سيّما الإعلامية منها، لتكثيف حملات التوعية المتعلقة خصوصاً بضرورة تلقّي اللقاحات المضادة لكوفيد-19 والتي ما زال المواطن عازفاً عنها».

أعلى نسبة إصابات كورونا

لفت المركز الوطني لمكافحة الأمراض في ليبيا الذي أعلن عن الدخول في موجة ثالثة من الوباء، إلى أنّ الارتفاع الكبير في الإصابات قد يكون نتيجة تفشّي متحوّر دلتا الهندي من فيروس كورونا الجديد. وأوضح أنّ نسب الإصابة ارتفعت إلى 38 في المائة من مجمل العيّنات المحللة، وهي الأعلى منذ انتشار الوباء في البلاد.

تحقيق

مجزرة الأيزيديين في العراق لم يُنصف الضحايا

بعد سنوات من مجزرة مدينة سنجار العراقية، لا يجرؤ سكانها الأيزيديون على العودة. مشاريع إعادة الإعمار متوقفة، ولا خطوات لتغيير الحال

برفعة صور اقربائهن المفقودين (آلبا كامبيرو/ Getty)

بغداد ـ **محمد الباسم**

في ذكرى مجزرة «الإبادة الأيزيدية» التي ارتكبها مقاتلو تنظيم «داعش» في بلدة سنجار بمحافظة نينوى العراقية عام 2014، والتي شهدت مقتل آلاف الأيزيديين وخطف وسبي آلاف آخرين معظمهم نساء وأطفال، يؤكد مسؤولون ومراقبون أنّ وضع المدينة لم يتطور في كلّ النواحي منذ تحريرها عام 2015، وأنّ عملية البحث عن مفقودين وعن مقابر يعتقد بأنّها تضم رفاتهم تتواصل، بينما ما زالت المباني والمنازل مدمّرة وخالية من السكان الذين يقطنون منذ أعوام في مخيمات النازحين.

في 3 أغسطس/ آب 2014، ارتكب «داعش» إحدى أبشع جرائمه في العراق، حين اقتحم مئات من مسلحيه بلدة سنجار، وأعدم مئات من الرجال والشباب، وخطف آلاف النساء والفتيات، بينهم أطفال ما زال أكثر من 3 آلاف منهم مجهولي المصير حتى الآن. يقول قائمقام سنجار، محما خليل لـ «العربي الجديد»: «واجه الأيزيديون أبشع إبادة ما زالت آصداؤها تعشش في أذهان جميع أبنائهم. وزاد ماسي المجزرة تجاهل الحكومة العراقية توفير أي متطلبات لرعايتهم واحتضانهم وتوفير المستلزمات التي تليق بحياتهم، ما جعلهم يفقدون الأمل في ظل تهميشهم بالكامل، كما تأثر الوضع في سنجار باشتداد الصراعات السياسية والإقليمية التي تشهدها المدينة». يضيف: «لا تحركات جدّية لإنقاذ أكثر من 3000 أيزيدي وأيزيدية في عداد المخطوفين والمفقودين، والذين لا يعرف أحد مصيرهم، سواء كانوا أحياء أو قتلوا. وقد أسقطت الحكومة العراقية القضية، في حين يتنصل المجتمع الدولي من المسؤوليات والوعود التي قطعها سابقاً للأيزيديين الذين يشكلون مكوناً مهماً في المجتمع العراقي، علماً أنّ عددهم يتجاوز نصف مليون».

مصالح المليشيات

يشير خليل إلى أنّ «حكومة إقليم كردستان أقرّت، بالتنسيق مع بغداد وبالتعاون مع منظمات تابعة للأمم المتحدة، خططاً كثيرة لإعادة إعمار سنجار وإنقاذها من الواقع الأليم الذي تعيش فيه. لكنّ مليشيات مسلحة بينها تلك التابعة لحزب العمال الكردستاني تمنع بذل أيّ جهود حقيقية لاستعادة المدينة حياتها الطبيعية، والانضمام إلى باقي المناطق التي حُررت من سيطرة داعش. هذه الجهات لا تريد فعلياً جلب الخير للأهالي وتحقيق مصالحهم، وتتعمد تنفيذ أجندات إقليمية في المدينة». ويؤكد أنّ «البنى التحتية في المدينة مدمّرة، وأطلال المنازل على حالها في مركز المحافظة الذي يبدو أنّه لم يخرج من الحرب، أما الحكومة المحلية في سنجار فلم تطلق أيّ مشروع ضمن حملة إعادة الإعمار، بسبب قلة الموارد المالية من جهة، وتهديدات المسلحين الذين يحاولون السيطرة على سنجار، والتأثير على قرارات الأهالي وخياراتهم».

واللافت أنّ البرلمان العراقي أقرّ في مارس/ آذار الماضي قانون الناجيات، الخاص بالأيزيديات المخطوفات. ولحظت أهم بنوده منحهن امتيازات مالية ومعنوية لتسهيل إعادة اندماجهن في المجتمع، من بينها راتب تقاعدي وقطعة أرض للسكن، وأولوية في التوظيف، إلى جانب استثناءات تتعلق بشروط الدراسة، عبر إعفائهن من شروط العمر والأجور وغيرها.

ولاقى القانون ترحيباً واسعاً من المستفيدين منه، وتحديداً آلاف النساء من ضحايا التنظيم اللواتي حررتهن القوات العراقية والتحالف الدولي وقوات «البشمركة» التابعة لإقليم كردستان. لكنّ وكيل الطائفة الأيزيدية، مير جهور علي، يؤكد لـ«العربي الجديد» أنّ «القانون الخاص بالناجيات الأيزيديات لم يُنفذ حتى الآن»، معتبراً أن «قضية سنجار سياسية بحتة، إذ تشهد صراعاً إقليمياً بين قوات الحشد الشعبي وتلك التابعة لحزب العمال الكردستاني التي تملك نفوذاً وقوى مسلحة تعيق أي تقدم في ترتيب أوضاع المدينة».

اتفاق سنجار

ويوضح علي أنّ «اتفاق سنجار الذي وقعت الحكومتان في بغداد وأربيل كل بنوده، يشكل السبيل والوحيد والحل الأكثر مثالية اليوم لإنهاء معاناة الأهالي ومعالجة غالبية المشكلات. ونحن طالبنا مرات كثيرة المجلس الروحي للأيزيديين بتنفيذ الاتفاق من أجل بدء حملات الإعمار، وإصلاح الخدمات وتشييد البنى التحتية، كما نرى أن مسؤولي الأحزاب الشيعية في بغداد يتعمدون إهمال ملف الأيزيديين، بينما يجعل العمال الكردستاني وفصائل تتبع الحشد الشعبي المدينة غير آمنة، في وقت يشكل انتشار المقار العسكرية والسلاح في شكل كبير مصدر رعب للنازحين يجعلهم يترددون في العودة، مع تفضيل بعضهم البقاء في المخيمات بدلاً من مواجهة مصير غير بعيد عن مظهر احتلال داعش للمدينة».

لا حلول قريبة

يشير الصحافي أحمد شنكالي، وهو من سنجار، إلى أنّ «المدينة مدمّرة بالكامل حالياً على غرار بنيتها التحتية، كما أنّ نسبة 70 في المائة من مناطق مركز القضاء مدمّرة بسبب العمليات العسكرية وعمليات قصف قوات التحالف الدولي، واستيلاء داعش عليها. ورغم أنّ القوات الحكومية العراقية سيطرت خلال فترة رئاسة حيدر العبادي على المدينة عام 2017 ضمن عمليات فرض القانون، ما زالت الفصائل المسلحة منتشرة فيها، وتتحكم فصائل أيزيدية في شكل غير مباشر بزمام الأمور»، واستغرب «عدم نجاح الحكومة العراقية في إيجاد حلول لملف سنجار، علماً أنّ الاتفاق بين بغداد وأربيل على تطبيع الأوضاع في سنجار، أهمل الأيزيديين واعتبر ملفهم ثانوياً، لا سيما أنّ أكثر من 60 في المائة من سكان سنجار يعيشون في مخيمات نزوح بإقليم كردستان. ونرى أنّ حكومة الإقليم تستغل ملف النازحين للحصول على مكاسب سياسية».

ولا تلوح أيّ حلول قريبة للأيزيديين منذ الهجوم الذي شنّه «داعش» على سنجار عام 2014، وقتل فيه أكثر من 3 آلاف أيزيدي وسبا 7 آلاف امرأة وفتاة، وشرّد فيه معظم أفراد الطائفة البالغ عددهم 550 ألفاً. ويرى مسؤولون عراقيون في حديثهم لـ «العربي الجديد» أنّ «الحكومة العراقية منشغلة بملفات تتعلق بالانتخابات والمشكلات الأمنية التي تسببها الفصائل المسلحة المعادية لوجود القوات الأميركية في البلاد».

> المنازل مدمّرة وخالية من السكان الذين يقطنون منذ 8 أعوام في مخيمات النازحين

سنوات عجاف في سنجار

ما زالت سنجار نقطة توتر أمني وجذب لفصائل ومليشيات مختلفة، ما حال دون عودة أهلها، واستعادة الحياة نمطها الطبيعي. يقول قائمقام المدينة محمد خليل، إنّ «كلّ المحاولات والجهود الكبيرة التي تبذلها منظمات دولية وأطراف سياسية مختلفة لحلّ الأزمة تصطدم بالصراع السياسي والإرادات الخارجية، لذا مرّت سنوات عجاف على سنجار».

أكاديميا

الأوضاع التعليمية: نماذج عربية

زهير هواري

كي لا نبقى في إطار العموميات، يمكن تقسيم المنطقة العربية تبعاً لأوضاعها العامة وتعليمياً بما فيه عملية التقييم، عبر نظام الامتحانات كما هو معروف، لجهة التفاعل مع جائحة كورونا، من خلال توزيعها على مجموعات. يمكن وصف هذا التقسيم بأنه غير تربوي صرف، كما يظن البعض، ولكن مضاعفاته تعليمية بالتأكيد، وتدخل في إطار بحثنا الرابط بين المجموعات جميعاً هو أنّ التداخلات قد تركت بصماتها عليها، بما هي عملية تفشي الوباء، من جهة وجملة الأوضاع التي تعيشها من جهة ثانية، ما ترك نتائجه على الوضع التعليمي.

المؤكد أنّ المجموعة الأولى وهي الأقل تأثراً بالجائحة، وحالات الاضطراب تنسحب على مجمل دول الخليج العربي (السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وعُمان). وهذه بالجمل اعتمدت إجراءات ضبط فاعلة لكبح الوباء، وكما هو معلوم، فهي تملك مقداراً متقدماً من وسائل وأساليب التكنولوجيا الرقمية، بالنظر للإمكانات المادية والاقتصادية التي تتمتع بها. لا يعني ذلك أنّ هناك نوعاً من السلاسة الكاملة قد حدث في عملية التعاطي، إذ تبين من أبحاث عدة أنّ هناك جملة أعطاب جوهرية تتطلب المعالجة. المجموعة الثانية هي الدول المستقرة نسبياً، من دون أن يعني ذلك الاستقرار امتلاك قدرات مادية وبشرية مؤهلة وفائضة على التعاطي مع الجائحة، واستيعاب وتجاوز ما فرضته من أحكام ومضاعفات، أطاحت إلى حد كبير بالمنجزات الجزئية التي راكمتها في غضون السنوات المنصرمة، من تقدم على صعيدي الجهاز البشري لجهة الخبرات، وامتلاك الأدوات التقنية وغيرها. تنطبق مثل هذه الأوضاع على كلّ من المغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن.

ثم هناك مجموعة عربية ثالثة تعاني من معضلات متقاقمة على أكثر من صعيد عام، وإن لم تصل إلى الحروب والاقتتال، إلّا أنّها عطلتها وتعطل الدولة والمؤسسات التربوية عن التعاطي بفاعلية تجاوزية مع المشكلات التي فرضت نفسها على بلادها. يدخل في هذا التصنيف الكثير من العناصر، مثل الوضع الأمني والاقتصادي العام، والدخل الفردي، وغيرها. يندرج في هذه المجموعة كلّ من لبنان والعراق والسودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي.

تبقى المجموعة الرابعة وتضم هذه دولاً تشهد حروباً مستعرة على نطاق عام أو مناطقي في أجزاء رئيسية منها، أو أشكالاً من السلم الأهلي البارد، لكنّها تنعكس على مجموع كيانها وتضع مصير الدولة وقدراتها على المحك. وتتميز هذه المجموعة بتخلخل واضح في تكوين وتركيب السلطة السياسية القائمة، وضعف سلطة وقرارات الدولة المركزية وفرضها هيبة القانون، أو أنّها تخضع للاحتلال على نحو معروف كما هي حال الضفة الغربية أو الحصار كما هو وضع غزة. ويدخل في هذا النسق كلّ من اليمن وليبيا وسورية وفلسطين.

(باحث وأكاديمي)

التحكم في الإنفاق مهمة شخصية

الاستراتيجية الشخصية تحدد إنفاق المال (أوراف كوزيف/ فرانس برس)

تتعدد الآراء حول الاستراتيجيات الناجحة التي تساعد في تحكم الأشخاص بإنفاقهم للمال، وصولاً إلى النجاح في تفادي ما يعرف بالتبذير، والحفاظ بالتالي على الميزانيات التي تتلاءم مع القدرات المتوافرة، وتلبي الاحتياجات الضرورية المطلوبة لتوفير نمط حياة عادي ومثالي.

يورد تقرير نشره موقع «سايكولوجي تودايز» أنّ «بعض هذه الآراء تشمل إنشاء ميزانيات مفصّلة ودقيقة، أو تجاهل كلّ المشتريات المغرية والبقاء في حدود الميزانية المحددة شهرياً، أو حتى ترك كلّ النقود في المنزل».

وفي ملاحظة لافتة جداً، يشير التقرير إلى أنّ «الدراسات الأكثر حداثة تثبت أنّ استراتيجيات ضبط النفس التي يستخدمها الأشخاص نفسهم هي الفضلى في تقليل الإنفاق، وتتفوق على مشورة الخبراء التي تستند إلى اختبارات وتجارب تنشرها مجلات متخصصة». وفي إحدى التجارب التي أجريت في جامعة «كارلتون» في كندا، خُيّر المشاركون بين تطبيق استراتيجيات خاصة بضبط النفس المالي أخضعت لتجارب أكدت فاعليتها أكاديمياً، أو اعتماد استراتيجيات يستخدمونها شخصياً في ضبط النفس المالي. وجرى تتبع إنفاق المشاركين على مدى شهر، ومقارنته بين هاتين المجموعتين وأخرى لم تحدد أيّ استراتيجيات مالية للمشاركين سواء مثبتة أكاديمياً أو شخصية. وأظهرت التجربة أنّ المشاركين الذين اعتمدوا استراتيجياتهم الشخصية في ضبط النفس المالي أنفقوا مبالغ أقل من المجموعتين الأخريين، ما قد يعني أنّها الأكثر فاعلية.

وكانّ لافتاً أنّ أكثر من نصف هذه الاستراتيجيات المرتبطة بقرارات الناس شابهت استراتيجيات الخبراء، لكنّها كانت أكثر تحديداً من النصائح العامة، باعتبار أن أشخاصاً تحدثوا عن تطبيقهم ميزانية معيّنة تعمل جيداً بالنسبة إليهم، أو عن وضعهم خطط إنفاق يومية وأسبوعية. كما اعتبرت بعض الاستراتيجيات شديدة الخصوصية مثل تحويل كل دولار ينفق إلى دقائق تحتسب في أجر العمل لزيادة فكرة المعاناة في الدفع.

ويربط خبراء واقع كون الاستراتيجيات الشخصية أكثر فاعلية من مشورة الخبراء بتوافقها مع القيم والسمات الشخصية. ويعطون مثالاً بأنّ «الشخص الذي يتعامل مع الإنفاق بنظرة تنشد تحقيق أهداف مستقبلية، قد يحقق إفادة أقل من شخص يشعر بعواطف قوية قد تجعله يندم على تنفيذ عملية شراء غير ضرورية».

من هنا، يرى هؤلاء أنّ «الاستراتيجية نفسها قد لا تكون نتائجها جيدة بالنسبة إلى جميع الأشخاص، وبالتالي إذا كان الشخص المعني يكافح من أجل خفض الإنفاق فإنّ الطريقة الأكثر فاعلية قد لا تتمثل في البحث عن نصائح يمنحها آخرون، بل التفكير في استراتيجيات نجحت بالنسبة إليه في الماضي. والمهم الاستمرار في وضع استراتيجيات ضبط النفس المالي، واستخدامها».

(كمال حنا)

إعدامات مصر: 80 حكماً منفّذاً في نصف عام

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أصدرت محكمة طوارئ مصرية حكماً بالإعدام في حقّ 16 متهماً، ليرتفع عدد المحكوم عليهم بالإعدام في خلال النصف الأوّل من عام 2021 إلى 80 شخصاً. وقبل أيام، قضت محكمة جنايات إيتاي البارود في محافظة البحيرة في القضية رقم 303 لسنة 2015 حصر أمن الدولة العليا طوارئ المعروفة إعلامياً بقضية «تفجير الأتوبيس» في البحيرة، بإعدام جميع المتهمين في القضية والبالغ عددهم 16 متهماً، تسعة منهم حضورياً، إذ هم محبوسون وسبعة آخرون غيابياً، وذلك وسط صمت دولي كامل، ونظراً إلى الطبيعة الخاصة لأحكام محاكم أمن الدولة العليا طوارئ، فإنّ الأحكام الصادرة في حقّ المحبوسين التسعة هي نهائية وغير قابلة للطعن ولا الاستئناف، وواجبة التنفيذ بعد تصديق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عليها. يُذكر أنّه يحقّ لهؤلاء تقديم تظلّم قبيل تصديق السيسي على الحكم، وتقديم التماس لإعادة النظر في الحكم في حال توفّر أدلة جديدة لم تكن معلومة وقت المحاكمة. أمّا أحكام الإعدام في حقّ المتهمين السبعة الباقين، فليست نهائية، إذ إنّه في حال اعتُقل أيّ منهم، تُعاد محاكمته من جديد في ما يُعرف بـ«إعادة الإجراءات».

كذلك نظرت المحكمة نفسها في قضية أخرى حملت رقم 2308 لسنة 2015 جنايات كلي وسط دمنهور (تابعة للقضاء المدني الجنائي وليس الاستئنافي)، المعروفة إعلامياً بقضية «قتل أمين الشرطة»، علماً أنّ عدد المتهمين في القضية ثمانية. وقد قضت بإعدام خمسة منهم حضورياً، أمّا الثلاثة الآخرون فقد تمّت تصفيتهم في عام 2014 في الحادثة المعروفة بـ«شقة العجمي في الإسكندرية»، بذلك يكون مجموع أحكام الإعدام الصادرة في خلال يومين فقط 21 حكماً.

ومن خلال متابعة واقع الإعدامات في مصر في الأشهر الستة الأولى من عام 2021، توصّلت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان إلى أنّ «السلطات المصرية مصرّة على الاستمرار في الاعتماد على عقوبة الإعدام، وهو ما يظهر في أحكامها في بعض الجرائم الجنائية، كما يظهر في التوسع في استخدامها للعقوبة في قضايا العنف السياسي والتي يتعرّض فيها المتهمون لانتهاكات تخلّ بحقوقهم المكفولة خلال فترة محاكمتهم».

ورصدت الجبهة المصرية إصدار محاكم الجنايات المدنية 157 حكماً بالإعدام في النصف الأوّل من العام الجاري، معظمها في قضايا جنائية. كذلك أيّدت محكمة النقض والطعون العسكرية أحكام الإعدام الصادرة في حقّ 39 شخصاً ما بين قضايا جنائية وأخرى على خلفية اتهامات بالعنف السياسي. وقد قامت السلطات في الفترة نفسها بتنفيذ أحكام إعدام في حقّ 80 شخصاً في 26 قضية، منهم 17 شخصاً في القضية المعروفة إعلامياً بقضية «اقتحام قسم كرداسة» و63 شخصاً في 25 قضية جنائية. وقد أتت أحكام الإعدام بمعظمها في مارس/ آذار وإبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران الماضية. ففي مارس، نُفّذت أحكام إعدام في حقّ 30 شخصاً في أكثر من 14 قضية جنائية، وفي إبريل في حقّ 17 شخصاً في قضية سياسية (اقتحام قسم شرطة كرداسة)، وفي يونيو في حقّ 25 شخصاً في خمس قضايا جنائية. وكان حكم بالإعدام قد نُفّذ في حقّ شخص واحد متّهم في قضية جنائية في يناير/ كانون الثاني، وأحكام أخرى في حقّ ستة أشخاص في أربع قضايا جنائية في فبراير/ شباط الماضي، وحكم في حقّ شخص واحد في قضية جنائية في مايو/ أيار الماضي.

> السلطات المصرية مصرّة على الاستمرار في اعتماد عقوبة الإعدام

كذلك أيّدت محكمة النقض حكمَي إعدام في حقّ شخصين متّهمين في قضايا جنائية في يناير، وحكمَين في حقّ شخصين آخرين متّهمين في قضيتَين جنائيتَين في فبراير، وأحكاماً في حقّ 15 شخصاً في خمسة قضايا (سبعة أشخاص في قضية سياسية وثمانية في أربع قضايا جنائية) في إبريل. كذلك أيّدت في يونيو أحكام إعدام في حقّ 20 شخصاً في ستّ قضايا (12 منهم في قضية واحدة سياسية، وهي قضية فضّ رابعة، والثمانية الآخرون في خمس قضايا جنائية). وما زالت المحاكم المصرية مستمرّة في اللجوء إلى عقوبة الإعدام في حكمها على جرائم كثيرة تصل إلى 105 جرائم نصّ عليها عدد من التشريعات المصرية، مثل قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 وتعديلاته، وقانون الأحكام العسكرية رقم 25 لسنة 1966 وقانون الأسلحة والذخائر رقم 394 لسنة 1954، وحتى قانون مكافحة المخدّرات رقم 182 لسنة 1960.

يُذكر أنّ عقوبة الإعدام في مصر تُطبّق في قضايا جرائم كثيرة وليس فقط الجرائم الخطرة، كذلك يُنتهك في الغالب حقّ المتهمين في الحصول على محاكمة عادلة، علماً أنّ ذلك يُعدّ إحدى الضمانات التي نصّت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية، خصوصاً في القضايا التي يمكن فيها إصدار أحكام بالإعدام.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

في ملف هذه المركبات يُنفذ المحكومون بالإعدام (السيد البار/ الأناضول)

الجهل سبب الغرق في شمال سورية

التحذير من الغرق وتحديد أماكنه الخطرة أمر ملحّ في شمال سورية، حيث يموت البعض ضحية للجهل

عبد الله البشير

تتكرر حوادث الغرق في المساحات المائية والأنهر في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في محافظتي إدلب وحلب، شمالي وشمال غربي سورية، وتتعدد أسباب ذلك في ظل تجاهل ممارسي السباحة في هذه المساحات إجراءات السلامة، ومعاييرها، استناداً إلى طبيعة الواحات والظروف المرتبطة بطرق عبور المياه والتيارات التي تتحرك فيها.

يعزو المسؤول الإعلامي في الدفاع المدني، أحمد الشيخو، في حديثه لـ«العربي الجديد» حوادث الغرق إلى تعمّد السباحة في مساحات مائية غير مناسبة، مثل البحيرات وواحات المياه ذات الأراضي الطينية التي تنعدم فيها الرؤية، وأخرى ذات منحدرات عميقة أو مياه جارية يحتويها نهرا الفرات والعاصي. ويوضح أنّ فرق الدفاع المدني لبّت 51 نداء استغاثة لحالات غرق في مناطق شمال غرب سورية، إذ انتشلت جثامين 34 شخصاً، وأنقذت 17.

ويحدد الشيخو أماكن عمليات الدفاع المدني في ريف الأذقية وغرب إدلب ومناطق في حلب، معتبراً أنّ «وسائل الحدّ من الحوادث تشمل تجنّب السباحة في الواحات الخطرة، مع ضرورة إبعاد السلطات المحلية السباحين عن هذه الأماكن. ويجب أيضاً توجيه نداء سريع لعناصر الدفاع المدني السوري المختصة، لأنّهم الأكثر قدرة على تنفيذ عمليات الإنقاذ وإنجاحها استناداً إلى تدريباتهم وخبراتهم». ويوصي الشيخو بضرورة الاكتفاء بالسباحة في المساحات الآمنة، مثل المسابح والمياه العذبة، واتخاذ إجراءات وقائية من الغرق، مثل ارتداء سترات نجاة واستخدام الطوافات المائية، وعدم السباحة في حال افتقاد الخبرة أو في غياب الأشخاص الذين يتمتعون بها.

ويؤكد أنّ فرق الدفاع المدني تحاول عبر حملات التوعية التي تنفذها باستخدام وسائل مختلفة، بينها منصات التواصل، الوصول إلى جميع المدنيين وتوعيتهم على مخاطر السباحة في بعض الواحات المائية. وتضع ملصقات ولوحات تعريف بالمواقع الخطرة على السباحة.

في نهاية يوليو/ تموز الماضي، توفي الشاب يوسف الحميد (27 عاماً) حين كان يسبح في بحيرة ميدانكي بريف حلب الشمالي، التي يصنفها جهاز الدفاع المدني بأنّها «غير صالحة للسباحة بسبب قاعها الطيني وانحدارها الشديد، ووجود حفر عميقة محاذية للشاطئ في قعرها».

ويحذّر أيضاً من «البرودة الشديدة في مياه البحيرة التي تسبب تشنج العضلات، ومن ركوب القوارب الحديدية الموجودة في البحيرة، لأنّها خطيرة جداً وغير آمنة، ولا سيما أنّ معظم من يفعل ذلك هم من الأطفال»، مشدداً على ضرورة التأكد من توافر وسائل الأمان والسلامة عند ركوب القوارب الخشبية (حبال وإطارات).

بلال السليمان (27 عاماً)، المهجّر من ريف حمص الشمالي، والمقيم في مخيم البركة بريف إدلب الشمالي، يقول لـ «العربي الجديد»: «اتردد بين فترة وأخرى إلى منطقة عفرين في ريف حلب، واستغل الوقت للذهاب إلى بحيرة ميدانكي التي أسبح فيها، لكن مع توخي الحذر الشديد دائماً، إذ أبقى ضمن دائرة آمنة خلال السباحة، واقضي معظم وقتي في الجلوس عند شاطئها، لأنني سمعت قصصاً كثيرة عن غرق شبان خلال محاولة السباحة من طرف إلى آخر ضمن مسافة تتجاوز نصف كيلومتر. وهذا أمر خطير للغاية يحتاج إلى سباحين في غاية الاحتراف».

وفي مايو/ أيار الماضي، غرق الطفل عمر حمادة البالغ 13 عاماً، مع شقيقه ديبو (19 عاماً)، وهما من أبناء مدينة أعزاز بريف حلب الشمالي، وذلك خلال ممارستهما السباحة في بحيرة ميدانكي، حيث تدخل ديبو لمحاولة إنقاذ شقيقه الأصغر من الغرق.

ووثّق جهاز الدفاع المدني عام 2020 غرق أكثر من 45 شخصاً في شمال غرب سورية، بينهم 15 خلال يونيو/ حزيران، فيما أنقذت فرقه 47 شخصاً. وقال الجهاز حينها إنّ «أبرز أسباب الغرق هي السباحة في أماكن محظورة، والمجازفة والمغامرة خلال السباحة، وخصوصاً في الأنهر، والأماكن التي تنمو أعشاب في قعرها».

> يمثّل الغرق ثالث أهمّ أسباب الوفيات الناجمة عن الإصابات غير المتعمّدة عالمياً

وفق منظمة الصحة العالمية، يمثّل الغرق ثالث أهمّ أسباب الوفيات الناجمة عن الإصابات غير المتعمّدة في أنحاء العالم، بنسبة 7 في المائة من مجموعها. وتعرّف المنظمة الغرق بأنّه «حالة من تعطّل التنفس جرّاء التعرض لحالة غمر بسوائل». ووفقاً للأمم المتحدة، هناك طرق مختلفة للوقاية من الغرق، منها تركيب حواجز للتحكم بالوصول إلى المياه، وإتاحة أماكن مأمونة بعيدة عن المياه مثل دور حضانة للأطفال في سن ما قبل دخول المدرسة، وتعليم السباحة والسلامة المائية ومهارات الإنقاذ الآمنة، وتدريب المارة على مهارات الإنقاذ والإنعاش، إضافة إلى وضع لوائح خاصة بالقوارب والشحن والعبارات، مع الاهتمام بتحسين إدارة مخاطر الفيضانات.

وفيات كثيرة في بحيرة ميدانكي بعفرين (أحمي السيد/ Getty)